بمصالح الاقتصاد الاميركي . انها تؤدي في النهاية الى تحديد قدرة الدول الموظفة على اتباع سياسات مستقلة ان من حيث الطاقة او من حيث التوظيفات النقدية ،وتعرض اقتصادياتها لتقلبات الدولار وسياسات الدولة الاميركية . كما ان معظم هذه التوظيفات تتصف بسيولة عالية ، هي مجبرة عليها ، لذلك فانها تخضع لتآكلات عدة من حيث ارتفاع الاسعار والعمولات .

تدرك الولايات المتحدة على جميع المستويات ما يترتب على هذا الارتباط من نتائج ، ولقد سعت الحكومة الاميركية بشكل واضح وبمقتضى خطة محكمة الى تعميق هذا الاعتماد واستعماله كسلاح في وجه الاوبيك والاوروبيين معا . كما ان هناك عدة اوجه اخرى لظاهرة الارتباط المحكم التي حبكته السياسة الاميركية حول بعض دول الاوبيك . فمثلا بالرغم من كون دول الاوبيك مجموعتين بالاساس . مجموعة تزيد عائداتها علي نفقاتها و تتمتع بمدخرات كبيرة كالسعودية والكويت والامارات هناك ايضا مجموعة مقابلة تتدنى عائداتها عن نفقاتها وليس لها مدخرات كبيرة كفنزويلا ، وايران والجزائر الخ . المجموعة الاولى يهمها ان لا ترتفع الاسعار في السياق القصير بسرعة وبكميات كبيرة لان لديها المدخرات والانتاج على المدى الطويل . اما المجموعة الثانية فيهمها زيادة كبيرة في السعر والاستفادة من عدم مرونة الطلب في السياق القصير حيث ان انتاجها لن يدوم طويلا . ان هذا التنافس الطبيعي داخل الاوبيك حتمي وضروري . غير انه من المستغرب ان ايران قبل الثورة والسعودية وكل ينتمي الى مجموعة مختلفة يتفقان على تحديد السعر والانتاج معا . ان القاسم المشترك يكمن في سباقهم لخدمة المصالح الاميركية والقرارات الاميركية . فالولايات المتحدة تربط بيع اسلحتها و تكنولوجيتها ودعم الانظمة لقاء سيطرتها غير المباشرة على قرارات الاوبيك. يقول جون وست سفير الولايات المتحدة في السعودية « حصلت حكومة الولايات المتحدة بنتيجة بيع الاسلحة للسعودية على شيئين اوتوماتيكيا . ستبقى اسعار البترول مجمدة عبر ١٩٧٨ وستبقي السعودية الدولار اساسا للعائدات »(١٣) .

اما ضمان مصادر الطاقة فتستهدفه الولايات المتحدة من جراء تنويع مصادر الاستيراد ومصادر الطاقة المستعملة . فهي جاهدة لتعميم استعمال الطاقة النووية ، غير ان المشاكل التقنية والصحية وسلامة الاستعمال ادت مؤخرا بعد حوادث المحولات في بنسلفانيا الى اعادة النظر والتمهل والتزيث في الاعتماد على هذا المصدر . والجدير بالذكر هنا انه حتى قبل حادثة بنسلفانيا Three Miles Island ، اظهرت تقديرات منظمة الـ OECD ان الكمية المتاحة من هذه الطاقة والمحددة بحوالي 300,000 ماغاوات منها 200,000 ماغاوات للولايات المتحدة لسنة ١٩٨٥ غير واقعية وتفوق كثيرا تقديرات دائرة الطاقة الاميركية Department of Energy للمدة نفسها والتي حددت العرض في اميركا بحوالي نصف الكمية المقدرة من قبل OECD (١٤) . اما بعد الحادثة فحتى تقديرات الدائرة الاميركية للطاقة اصبحت نفسها مبالغا فيها . للفحم الحجري دوره في اشباع حاجة السوق الاميركية من الطاقة ولكن المضاعفات والاثار الاسيئة على البيئة من شأنها ان تحول دون الاستعمال الاقصى لهذا المصدر الذي هو بحد ذاته مكلف ومحدود الكمية . كما ان استعمال Shale oil and Tar Szncls سيكون محدودا ما بقيت القضايا التكنولوجية المتعلقة باستعمالها غير محلولة .